

## واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

### The reality of the Islamic banking industry in Algeria

الدكتور: مبرك الناصر<sup>1</sup>، الدكتور: عيوجولي عبد الله<sup>2</sup>

*Fullnameofthefirstauthor<sup>1</sup>, Fullnameofthesecondaauthor<sup>2</sup>*

جامعة تيسمسيلت : مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية : nacer.mbk@gmail.com

جامعة الجزائر3: مخبر الانتماء: A.AIDJOULI@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/06/13 تاريخ القبول: 2023/06/14 تاريخ النشر: 2023/12/31

#### الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر وهذا بعد ظهور المصارف الإسلامية خلاف البنوك التقليدية التي تعامل بالفوائد ونجاح هذه المصارف الإسلامية في قدرتها على توفير السيولة والتمويل والاستثمار في كافة المجالات واستقطاب الودائع وفق لاحكام الشريعة الإسلامية، وتتجسد الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال مؤسستين مصرفيتين هما بنك البركة وبنك السلام، إلا أن تجربة الجزائر جد متواضعة وهذا من خلال التطرق إلى الودائع والتمويلات المنوحة من طرف هذه المؤسستين ومنتجاتهم حيث أبرزت ضعف هذه الصناعة وتواضعها في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الصناعة المصرفية الإسلامية، بنك البركة ، بنك السلام

تصنيفات JEL: ....، ....، ... (وضع ترميز JEL إجباري)

#### Abstract:

This research paper aims to study the reality of the Islamic banking industry in Algeria, and this is after the emergence of Islamic banks, unlike the traditional banks that deal with interest, and the success of these Islamic banks in their ability to provide liquidity, financing and investment in all fields and attract deposits in accordance with the provisions of Islamic law, and the Islamic banking industry is embodied in Algeria Through two banking institutions, Al Baraka Bank and Al Salam Bank, however, Algeria's experience is very modest, and this is by addressing the deposits and financing granted by these two institutions and their products, which highlighted the weakness and humility of this industry in Algeria.

**Keywords:** Islamic banking industry; Al Baraka Bank; Al Salam Bank.

**JEL Classification Codes:** ..., ..., ...

<sup>1</sup> اسم ولقب الباحث المرسل: مبرك الناصر ،الإيميل: nacer.mbk@gmail.com

**مقدمة:**

شهد العالم عدة أزمات اقتصادية، وباعتبار أن المصارف المحرك الأساسي لمختلف العمليات الاقتصادية، بحيث تعمل على تداول والحفظ على الأموال والتخطيط لاستثمارها، مما أدى بالعديد من الباحثين والمسؤولين بالبحث عن أسباب هذه الأزمات وإعادة النظر في النظام التقليدي المتبع المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

واستجابة لهذا فقد ظهرت البنوك الإسلامية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية الداعية إلى العدالة والمشاركة وتقسيم الأرباح أو الخسائر كما تقوم بتحريم الربا محققة بذلك نجاحاً كبيراً في السنوات الماضية في القطاع المصرفي والمالي بديلًا للمصارف ذات المعاملات الربوية، حيث وجدت هذه المصارف الإسلامية قبول من طرف شريحة واسعة من سكان البلدان الإسلامية وحتى غير الإسلامية.

ما جعل العديد من الدول تقوم بإعادة النظر في نظامها المالي، منها الجزائر ومنذ صدور التشريع الأخير 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصرفية الإسلامية وفتح المجال أمام البنوك الإسلامية كبنك البركة وبنك السلام للقيام بالعمليات المصرفية في الجزائر. وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي: ما هو واقع العمل المصرف الإسلامي في الجزائر ؟

**الأسئلة الفرعية:**

- ما هو المقصود بالتمويل الإسلامي ؟
- ما هو واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر ؟

**فرضيات الدراسة:**

- التمويل الإسلامي هو التمويل الذي يعمل وفق الشريعة الإسلامية وهو البديل عن التمويل التقليدي.
- الصناعة المصرفية في الجزائر تعتمد على منتجات مالية إسلامية.

**أهداف الدراسة:**

- تهدف الدراسة إلى التعريف بمفهوم التمويل الإسلامي وضوابطه في الإسلام.
- التعريف ببنك البركة ومنتجاته المالية.
- التعريف ببنك السلام الجزائري ومختلف تعاملاته.
- اقتراح بعض الحلول التي من شأنها النهوض بالقطاع المغربي في الجزائر بعيداً عن النظام التقليدي.

**هيكل الدراسة:**

قصد الإمام بالموضوع وعلى ضوء الإشكالية المطروحة تم تقسيم المداخلة على النحو التالي:

**المحور الأول:** مفهوم التمويل وضوابطه في الإسلام.

**المحور الثاني:** دراسة تقييمية تحليلية للعمل المغربي الإسلامي في الجزائر.

## المحور الأول: مفهوم التمويل وضوابطه في الإسلام.

يعتبر المال وسيلة إلى تحقيق الحياة الكريمة للإنسان في الدنيا وسبباً لفوزه في الآخرة، لا غاية في حد ذاته، لذلك وضع الإسلام ضوابط في كسبه وإنفاقه، وفي الاقتصاد الإسلامي يعتبر المال النواة الرئيسية لعمليات التمويل، وسنحاول من خلال المحور التعرف مفهوم التمويل وضوابطه في الإسلام.

### ▪ مفهوم المال في الإسلام .

لغة: التمويل مشتق من المال، في لسان العرب: وملت بعدها تمالٌ، وملت وتمولت، كله: كثر مالك. وجاء في القاموس المحيط نفس المعنى: وملت تمال وميلت وتمولت واستملت: كثر مالك ..... وملته (بالضم): أعطيته المال، أي أن التمول: هو كسب المال والتمويل: هو إنفاقه وأموله تمويلاً أي أزوده بماله .  
إصطلاحاً: هنالك العديد من التعريفات للتمويل في الإسلام ولعل من بينها ما يلي:  
تعريف 01: تقديم ثروة عينية أو نقدية يقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيّعه الأحكام الشرعية<sup>(1)</sup>.

تعريف 02: " تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفقاً لمعايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"  
من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأساليب والنماذج المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية

### ▪ خصائص التمويل الإسلامي: تتحدد الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي كما يلي:

- ✓ استبعاد التعامل بالربا أخذ وعطاء;
- ✓ توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي؛
- ✓ توجيه المال نحو الإنفاق المشروع؛
- ✓ التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة.

### ▪ الضوابط الشرعية للتمويل الإسلامي:

لقد وضع الإسلام مبادئ عامة تحكم عمليات التمويل سواء في كيفية الحصول عليه وأوجه إنفاقه، وذلك بغية الحفاظ ونمائه وفق الضوابط الشرعية ومبادئها، ولعل من أبرز هاته المبادئ ما يلي:

#### ✓ تحريم الربا: والحكمة من تحريمه بوجه عام هي:

1- الربا يزيد من ثروة فرد آخر دون أن يزيد في الثروة الحقيقية للمجتمع فيصبح الأمر مشابهاً للسرقة لقوله تعالى: وَمَا ءاتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لَيَرُبُّوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرُبُّوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا ءاتَيْتُمْ مِنْ زَكْوَةً تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعَفُونَ<sup>(3)</sup>

{الروم: 39}:

2- التعامل بالربا يعلم الإنسان الكسل والبطالة واكتساب المال من غير جهد;

3- يؤدي الربا إلى استغلال الأغنياء لحاجة الفقراء ويفسد العلاقة بين الإفراد مما يؤدي إلى الصراع بين الطبقتين وانتشار البغضاء بينهم:

4- يضفي الربا على الإنسان المراي صفات كالبخل والطمع وكنز المال، بينما لا يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي إلا بالأخلاق.

✓ تحريم الاكتناز: فيطلق مصطلح الاكتناز على الأموال التي لم تؤد الوظائف المفروضة فيها لأهلها من الصدقة، لاعلى مجرد اقتتنائها وادخارها، والذي جاء الوعيد به في قوله تعالى ﴿يَأَمُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبُطْلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْرِزُونَ الَّدَّهَبَ وَالْأَلْفَصَّةَ وَلَا يُنْفِقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٣٤

✓ {التوبه:34}. قال القاضي عياض: اتفق أئمة الفتوى على أن كل مال وجبت فيه الزكاة فلم تؤد، فهو اكتناز<sup>(4)</sup>. الذي توعد الله أهله في الآية السابقة. وينجر على الاكتناز عدم القدرة على إنشاء المشاريع المختلفة مما يؤدي إلى تعطيل عملية التنمية وظهور البطالة، والفقروغيرها من المشاكل والآفات.

✓ استثمار الأموال في الطيبات والابتعاد عن المحرامات: وهو من أهم الضوابط التي وضعها الإسلام لإنفاق المال واكتسابه والدليل قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَتَبَعُونَ الرَّسُولَ الَّذِي أَلَّمَيَ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحَلِّ لَهُمُ الظَّبَابَ وَيَحِرِّمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَّيْبَ وَيَضْعِفُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَلُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَلَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَأَتَبَعُوا النُّورَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ١٥٧﴾ {الأعراف:157}.

✓ الالتزام بالأخلاقيات الإسلامية في المعاملات: حيث يعتبر أغلب المفكرين الاقتصاديين المسلمين أن الأخلاق التي دعا إليها الإسلام تعتبر الضمان الوحيد لنجاح الأنشطة الاقتصادية والمعاملات<sup>(5)</sup>.

✓ الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم أو الخراج بالضمان: المشاركة في اخذ الغنم إذا حصل، وتحمل الغرم أو الخسارة إذا حدثت، والدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "الخرج بالضمان" رواه الترمذى.

✓ ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد: أي أن التمويل الإسلامي يقدم على أساس مشروع استثمار معين تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجها المتوقعة.

## المحور الثاني: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

نظراً لما توفره الصناعة المالية الإسلامية من فرص تمويلية مناسبة وقدرات عالية على تعبئة المدخلات المالية، فهي تلفي رواجاً واسعاً في العديد من الأقطار العربية والغربية على حد سواء، إلا أن تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر جد متواضعة، وتتجسد فقط من خلال مؤسستين مصرفيتين وأخرى مالية، وستطرق من خلال هذا البحث إلى واقع هذه المؤسسات ومنتجاتها.

### أولاً: بنك البركة الجزائري ومنتجاته المالية:

1- نشأة بنك البركة الجزائري: ينتهي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية، والتي تتكون من اثنا عشر بنكاً موزعة على اثنا عشر دولة برأس مال يقدر بـ 1.5 مليار دولار أمريكي ، وفي هذا الإطار فإن بنك البركة الجزائري يستفيد من الخبرة المتبادلة بين فروع المجموعة<sup>(6)</sup>.

ويعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي مشترك يؤمن بين القطاعين العام والخاص، حيث تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984 م من خلال المحادثات التي أجرتها "بنك الفلاحه والتنمية الريفية الجزائري" مع شركة "دلة" البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي بقيمة 30 مليون دولار خصص لتمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة الطرفين بعضهما بالأمر الذي أسهم بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة "دلة" البركة المصرفية في الجزائر، في نوفمبر 1986، أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر<sup>(7)</sup>.

حيث تجسدت هذه الفكرة من خلال تأسيس بنك البركة الجزائري في شكل شركة مساهمة بتاريخ 20 ماي 1991، في إطار أحكام القانون رقم 10/90 المقترن في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث بلغ رأس ماله آنذاك 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة بنك البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية<sup>(8)</sup>.

وفي ظل متطلبات السوق، عهد بنك البركة الجزائري إلى فتح العديد من الفروع عبر التراب الوطني، حيث يطبع البنك لأن يصل عدد فروعه إلى 50 بحلول العام 2020، كما يعتمد البنك إنشاء وحدات اجارة وتكافل لخدمات التأمين، وشركة إدارة الصناديق الاستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة خدمات لإدارة منتجات التمويل الأصغر بمشاركة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وشركة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وكذا المشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة، كما تشمل خططه إطلاق الخدمات المصرفية عبر الانترنت وخدمات الدفع الإلكتروني والبطاقة الجديدة المتواقة مع أحكام الشريعة ماستر كارد، كما يسعى إلى بدء الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول<sup>(9)</sup>.

2- أهداف بنك البركة الجزائري: يسعى بنك البركة الجزائري إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها<sup>(10)</sup>:

1. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري؛

2. تحقيق أرباح خالية الفوائد الربوية، من خلال تعبئة المدخرات وتوظيفها بطرق شرعية، وبأفضل العوائد بما يتفق مع الظروف الاقتصادية؛

3. تطوير وسائل إجتذاب الأموال والمدخرات وتشجيع الادخار العائلي وتوجهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي غير الربوي من أجل المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية؛

4. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة من خلال منتجات بنكية متنوعة وجديدة؛

5. التوسيع على مستوى التراب الوطني والبحث عن مجالات جديدة لاستقطاب الزبائن؛

6. المحافظة على السمعة الحسنة للبنك وتحقيق الخدمات المقدمة من طرفه.

3- الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري: بنك البركة الجزائري كأي وحدة إقتصادية لابد أن يكون له تنظيم معين يضمن له السير الحسن لعملياته، حيث يدير بنك البركة الجزائري مجلس إدارة يتكون من ستة (06) أعضاء تحت سلطة رئيس ونائب له، إضافة إلى مدير عام وستة (06) مساعدين مشرفين على مختلف المديريات.

4- أداء بنك البركة الجزائري للفترة (2010-2019):

لمعرفة أداء بنك البركة الجزائري وتقييمه، لابد من التطرق إلى بعض المؤشرات التي تعبر عن الوضعية المالية التي يوجد بها البنك، والتي تعبر على أداءه الحقيقي، وستنطوي من خلال هذا الفرع إلى مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات، التي يمكن من خلالها معرفة أداء البنك.

1. تطور ميزانية بنك البركة الجزائري :

شهدت ميزانية بنك البركة الجزائري العديد من التطورات منذ تأسيسه، ويوضح الجدول الموجي تطورات ميزانية البنك خلال الفترة (2010-2019) كمايلي:

**الجدول رقم(01): تطورات ميزانية بنك البركة الجزائري للفترة(2010-2019) الوحدة:مليون دينار جزائري**

السنة	حجم الميزانية %	السنة	حجم الميزانية %	نسبة التغير	حجم الميزانية
2010	18.92	2015	-		120509
2011	8.66	2016	10.35		132984

18.20	248633	2017	11.80	150788	2012
8.99	270996	2018	4.17	157073	2013
-3.47	261568	2019	3.6	162773	2014

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات(2010-2019) يوضح الجدول السابق التطورات التي شهدتها ميزانية بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من العام 2010 إلى غاية العام 2017 ، ولللاحظ أن ميزانية البنك كانت طيلة فترة الدراسة تشهد ارتفاعا، حيث ارتفعت من 120509 مليون دج في العام 2010، لتصل إلى 270996 مليون دج في العام 2018 ، إلا انه عرف انخفاض في سنة 2019 بنسبة 3.47 % وبقيمة 9428 مليون دج .

2.تطور ودائع البنك: يتلقى بنك البركة الجزائري الودائع من الأفراد والمؤسسات ويفتح ثلاثة أنواع من الحسابات بالدينار الجزائري أو بالعملة الصعبة هي<sup>(11)</sup> :

- حسابات الشيكات : لتسهيل معاملات الأفراد والمؤسسات.
  - حسابات التوفير: لتشجيع صغار المدخرين حيث الحد الأدنى للرصيد هو 2000 دج.
  - حساب الاستثمار غير المخصص : لاستثمار الأموال الكبيرة حيث الحد الأدنى للرصيد هو 10000 دج.
- ← والحسابين الآخرين يدخلان في الاستثمار بنسب معينة تتناسب طرديا مع طول الفترة الزمنية ، ويتحصلان على معدلات للربح تتناسب مع الزمن بنفس الطريقة ، وتفكير الإدارة في فتح نوع جديد من الحسابات وهو حساب الاستثمار المخصص والذي توجه فيه الوديعة إلى الاستثمار في مشروع معين<sup>(11)</sup> .

الجدول رقم(02): تطور حجم الودائع في البنك للفترة (2010-2019) الوحدة:مليون دينار جزائري

السنة	حجم الودائع	نسبة التغير %	السنة	حجم الودائع	نسبة التغير %
2010	89983	-	2015	154562	17.82
2011	103285	14.78	2016	170137	10.07
2012	116514	12.80	2017	207891	22.19
2013	125435	7.65	2018	223995	7.41
2014	131177	4.58	2019	213500	-4.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات(2010-2019) يوضح الجدول السابق تطورات حجم الودائع في بنك البركة الجزائري، وهذا لفترة زمنية ممتدة من العام 2010 إلى غاية عام 2017 ، ولللاحظ أن حجم الودائع في البنك في ارتفاع، وهذا طيلة الفترة الزمنية المدروسة، حيث ارتفع حجم الودائع من 89983 مليون دينار جزائري عام 2010 ، ليصل إلى 213500 مليون دينار جزائري في العام 2019 بنسبة 137%.

### 3.التمويلات الممنوحة من طرف البنك :

يتوفر بنك البركة الجزائري لزياته من أفراد ومؤسسات العديد من التمويلات المختلفة الأجال ومتنوعة الصيغ، وذلك حسب إحتياج كل عميل، وللتوضيح ذلك أكثر نتطرق إلى تطور التمويلات الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة الزمنية المدروسة من عام 2010 إلى غاية عام 2017، من خلال الجدول المواري كما يلي:

الجدول رقم(03): تطور حجم التمويلات في البنك للفترة (2010-2019) الوحدة:مليون دينار جزائري

نسبة التغير %	حجم التمويل	السنة	نسبة التغير %	حجم التمويل	السنة
19.24	96453	2015	-	55689	2010
17.78	110711	2016	5.20	58584	2011
26.16	139677	2017	(1.18)	57891	2012
12.01	156460	2018	9.44	63354	2013
-1.18	154600	2019	27.67	80887	2014

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات (2010-2019) يوضح الجدول السابق التطورات في التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من عام 2010 إلى غاية عام 2017، ولاحظ أن التمويلات الممنوحة من طرف البنك كانت في الارتفاع طيلة فترة الدراسة حيث ارتفعت إلى أكثر منضعف وانتقلت من 555689 مليون دج عام 2010 لتصل إلى 154600 عام 2019، وهذا ما يدل على توسيع نشاط البنك والإقبال المتزايد على التعامل مع البنك من مختلف شرائح المجتمع.

**منتجات بنك البركة الجزائري:** تتجسد منتجات بنك البركة الجزائري في ما يلي:

**حسابات بنك البركة الجزائري:** يوفر بنك البركة الجزائري لعملائه أشكالاً عديدة ومتعددة من الحسابات، حسب رغبة كل عميل، ومن أبرز الحسابات التي يوفرها بنك البركة الجزائري ما يلي:<sup>1</sup>

1- **الحسابات الجاري:** وهي الحسابات التي تفتح للأشخاص الاعتباريين: مهنيين ومؤسسات، بناء على طلب منهم، وتمكنهم من إجراء جميع العمليات ذات الصلة بعملياتهم كإجراء عمليات سحب أو إيداع بالعملة الوطنية، تسديد شيكات، القيام بالتحويلات ... الخ؛

2- **حساب الشيكات:** وهو حساب متاح للأشخاص الطبيعيين ويمكنهم من إجراء المعاملات الشخصية ذات الطبيعة غير التجارية كعمليات الإيداع والسحب بالدينار، القيام بالتحويلات .... الخ؛

3- **حساب العملات الأجنبية للأشخاص الاعتباريين:** وهو حساب موجه للمؤسسات والمهنيين الذين يمارسون التجارة الخارجية؛

4- **حساب العملات الأجنبية للأشخاص الاعتباريين:** وهو حساب موجه للأشخاص الطبيعيين الذين هم في حاجة إلى إدارة أموالهم بعملات أجنبية، وهو مفتاح للإفراد سواء كانوا مقيمين في الجزائر أو خارجها، حيث يساعدهم على تنفيذ المعاملات الشخصية ذات الطابع غير التجاري بالعملات الأجنبية بما في ذلك عمليات الدفع والسحب، ناقى التحويلات من الخارج وإجراء التحويلات إلى الخارج؛

5- **حساب الاستثمار بالمضاربة:** حيث يرتبط أصحاب الحسابات الاستثمارية بالبنك بعقد المضاربة، حيث يعتبر المودعون (رب المال) ويعتبر البنك (عاملًا على المال) ويفرض المودعون البنك في اختيار مجالات الاستثمار والمشروعات المناسبة، ويتم اقتسام الأرباح الناتجة حسب الاتفاق المسبق بين الطرفين أما الخسارة بحسب المساهمة لكل طرف؛

6- **حسابات التوفير أو الادخار:** ويفتح هذا الحساب في بنك البركة للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000 دج، أو ما يقابلها بالعملة الصعبة، ويمنح صاحبه دفتها تسجيل فيه عمليات السحب والإيداع، ويكافئ

<sup>1</sup> - للتفصيل انظر: - بنك البركة الجزائري منشور "بنك البركة الجزائري 27 عاماً من الشفافية والحضور المتميز"، ص. 14.

- سعودي جلول، المعاملات المالية في بنك البركة الجزائري - دراسة نظرية فقهية تطبيقية، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله،

.268 جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة الجزائر، 2015/2016، ص 268.

الحساب على أساس الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك، ويعتبر هذا الحساب بالنسبة للبنك البركة الأفضل من نوعه في السوق، ويستطيع العميل السحب منه في أية لحظة أراد التمويلات المقدمة في بنك البركة الجزائري:

نظراً لاختلاف الأنشطة الممارسة من قبل البنك فهو يقدم توليفة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي، التي يختلف نوعها باختلاف طبيعة النشاط الممول، حيث تتصدر صيغتي المراقبة والسلم على تمويل أنشطة الاستغلال، لتأتي بعدها صيغتي الإجارة والاستصناع في تمويل أنشطة الاستثمار، والجدول المولى يوضح أهم هذه الصيغ:  
الجدول رقم(06): التمويلات المعتمد من قبل البنك.

نوع التمويل	اسم العملية التمويلية	المفهوم الإسلامي لها
تمويل الاستغلال	تمويل الموارد الأولية والممواد نصف المصنعة	المراقبة / السلم
	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المراقبة / السلم
	تمويل الذمم	المراقبة / السلم
	تمويل ما قبل التصدير	المراقبة / السلم
تمويل الاستثمار	التمويل التقليدي للاستثمارات	مراقبة/استصناع/مراقبة/سلم
	التمويل التأجيري	الإجارة
تمويل السيارات	تمويل السيارات السياحية	مراقبة
	تمويل السيارات النفعية	المراقبة / السلم
تمويل التجهيزات المهنية	تمويل التجهيزات المهنية	المراقبة / السلم
	تمويل السكن الجديد	المراقبة / السلم
تمويل الإسكان	تمويل السكن القديم	المراقبة / السلم
	تمويل البناء الذاتي للسكن	المراقبة / السلم
	تمويل التوسيع	استصناع
	تمويل الإصلاحات المنزلية	استصناع

المصدر: خولة عzar، سعيد ممو، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الإسلامي، العدد 6 مارس 2019، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، ص 42.

تطورات التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري:

تتأثر التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري، حسب نشاط ومرونة البنك، والذي يتأثر بدوره بالحالة الاقتصادية للبلد، وسنحاول التطرق إلى هذه التطورات التي مرت التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري، من خلال حجم التمويلات وأنواعها، وهذا لفترة زمنية ممتدة من العام 2012 إلى غاية العام 2018. حيث شهدت العديد من التطورات وهي موضحة في الجدول المولى كمالي:

الجدول رقم(07): حجم ونوع التمويلات المصدرة بينك البركة الجزائري للفترة (2012-2018)

السنة	طبيعة التغيرات	التغيرات بالقيمة والنسبة
2012	زيادة أصول البنك كاملة	1.84 مليار دولار(5%)
	انخفاض التمويل بالمراقبة	434 مليون دولار(17%)
	ارتفاع تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك.	199 مليون دولار(41%)

(%) 6 1.96	زيادة أصول البنك كاملة	2013
(%) 5 2.06	زيادة أصول البنك كاملة	
% 21	انخفاض التمويل بالاستصناع	
غير متوفرة	ارتفاع التمويل بالسلم	
% 45 نسبة	ارتفاع تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك.	
غير متوفرة	زيادة أصول البنك كاملة	2014
78 مليون دولار أمريكي	ارتفاع تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك.	
(%) 19 2.19 مليارات دولار	زيادة أصول البنك كاملة.	2015
% 41	ارتفاع الإجارة المنتهية بالتمليك.	
% 07	ارتفاع التمويل بالمرابحة.	
% 12	انخفاض التمويل بالسلم.	
(%) 9 2.39 مليارات دولار	زيادة أصول البنك كاملة	2016
غير متوفرة	الزيادات والانخفاضات في حافظات التمويل	
(%) 14 2.72 مليارات دولار	- ارتفاع الأصول. - إطلاق بطاقة فيزا الذهبية والبلاتينية والمدفوعة مسبقا. - بطاقة الشركات ما بين البنوك. - تطوير منتج التمويل العقاري المرتبط ببرنامج السكن العمومي.	
(%) 4 2.82 مليارات دولار	- ارتفاع إجمالي الأصول. - زيادة التمويل بالإجارة في القطاع العقاري. - زيادة التمويل بالاستصناع في القطاع العقاري - ارتفاع عائدات التمويل التجاري. - تعزيز الحصة السوقية في سوق التجزئة عبر التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - توسيع نطاق للخدمات الإلكترونية عبر الهاتف النقال.	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2012-2017) يوضح الجدول السابق تطورات التمويلات المنوحة من طرف بنك البركة الجزائري وهذا حسب حجم ونوع التمويل، وسنحاول تحليل ما جاء في هذا الجدول على النحو التالي:

2012: قد ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائري عام 2012 بنسبة 5 بالمائة لتبلغ 1.84 مليار دولار وانخفاض التمويل بالمرابحة، وهي أكبر صيغة التمويل، بنسبة 17 بالمائة ليبلغ 434 مليون دولار، وقد تم تعويض ذلك جزئياً بزيادة بنسبة 41 بالمائة في الإجارة المنتهية بالتمليك. كان الانخفاض في أعمال المرابحة نتيجة مستمرة لتطبيق الأنظمة الصارمة التي فرضها البنك المركزي في عام 2010 للحد من الديون الشخصية في الجزائر. تم تمويل هذا النمو في الأصول عن طريق زيادة بنسبة 9 بالمائة في حسابات العملاء. و كان عاكماً لهذا الانخفاض في أعمال المرابحة، انخفض إجمالي دخل بنك البركة

الجزائر من عمليات التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة 11 بالمائة ليبلغ 52 مليون دولار . وانخفاض حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 6 بالمائة عن ما كانت عليه في 2011.

2013: في هذه السنة ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر بنسبة 6 بالمائة ليبلغ 1.96 مليار دولار، وقد كان معظم هذا التوسيع ناتجاً عن زيادة كبيرة بنسبة 45 بالمائة في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك بالإضافة إلى زيادة في عمليات التمويل بالسلم وفئات الأصول الأخرى. وقد قابل إلى حد ما الزيادة في هذه الأصول انخفاض في ذمم بيوغ المرباحات بنسبة 5 بالمائة وتمويلات الاستصناع بنسبة 21 بالمائة أما مصادر التمويل فقد ارتفعت بنسبة 8 بالمائة. تماشياً مع هذا الانخفاض في محفظة المرباحية، كان الدخل المشترك من هذا المصدر أقل بنسبة 6 بالمائة عن العام السابق، إلا أن إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة ارتفع بنسبة 13 بالمائة ليبلغ 51 مليون دولار وذلك أساساً نتيجة لزيادة تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك.

2014: في هذا العام ارتفع إجمالي أصول البنك، بالإضافة إلى ارتفاع تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك 78 مليون دولار أمريكي.

2015: بلغت أصول بنك البركة الجزائر 19 بالمائة ليبلغ 192.35 مليار دينار جزائري، يعزى معظمها إلى ارتفاع بنسبة 41 بالمائة في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك جنباً إلى جنب مع ارتفاع بنسبة 7 بالمائة في ذمم مرباحية مدينة وزيادة بنسبة 21 بالمائة في النقد والأرصدة المصرفية يقابلها انخفاض بنسبة 12 بالمائة في محفظة السلم وانخفاض بنسبة 29 بالمائة في الموجودات الأخرى.

2016: استطاع البنك تحقيق ارتفاع ملحوظ خلال سنة 2016 ، في صافي الدخل التشغيلي بنسبة 13.4 في المئة، ومجموع الأصول بنسبة 9 في المئة ومحفظة التمويلات والاستثمارات بنسبة 15 في المئة والودائع بنسبة 10 في المئة وحقوق المساهمين بنسبة 5 في المئة، وهذا مقارنة مع سنة 2015 وذلك بالرغم من الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد الناجمة عن انخفاض الإيرادات النفطية.

استطاع البنك من خلال الزيادات في الأصول المدرة للدخل والتوجه في المنتجات والخدمات المقدمة وتنوع مصادر الدخل من المحافظة على الدخل عند مستويات جيدة، وساهم الارتفاع في تمويلات المشاركة ومحفظة الإجارة المنتهية بالتمليك والاستثمارات جميعها في تلك الزيادات.

2017: والملاحظ في هذا العام ارتفاع حجم أصول البنك بنسبة 14 % مقارنة بالعام 2016، حيث بلغت في العام 2017 ما يقرب 21.5 مليار دولار، كما تم إطلاق بطاقة فيزا الذهبية والبلاتينية والمدفوعة مسبقاً،بطاقة الشركات ما بين البنوك. بالإضافة إلى تطوير منتج التمويل العقاري المرتبط ببرنامج السكن العمومي.

2018: والملاحظ في هذا العام ارتفاع حجم أصول البنك بنسبة 4 % مقارنة بالعام 2017، حيث بلغت في العام 2018 ما يقرب 22.3 مليار دولار، كما تم زيادة التمويل بالإجارة في القطاع العقاري. وزيادة التمويل بالاستصناع في القطاع العقاري، بالإضافة إلى ارتفاع عائدات التمويل التجاري. وتعزيز الحصة السوقية في سوق التجزئة عبر التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوسيع نطاق للخدمات الإلكترونية عبر الهاتف النقال.

#### ثانياً: بنك السلام الجزائري

نشأة البنك: مصرف السلام الجزائري هو ثانٍ بنك إسلامي في الجزائر، تأسس في جوان 2006 برأس مال إجمالي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، وانطلق في نشاطه الفعلي في أكتوبر 2008، ليتم رفع رأس ماله عام 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية ، ويعتبر مصرف السلام الجزائري بنكاً شموليَا يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته<sup>(12)</sup>.

ويسعى مصارف السلام الجزائري للعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفيّة عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة للشعب الجزائري ، بغية تلبية حاجيات السوق ، والمعاملين والمستثمرين، حيث تضبط معاملاته هيئة شرعية تضم علماء الشريعة والاقتصاد<sup>(13)</sup>.

ويترأس الإدارة التنفيذية للبنك المدير العام "ناصر حيدر" مع وجود نائب مكلف بالمساندة والتطوير بالإضافة إلى سبعة مدراء فرعين (النشاط التجاري ، الموارد البشرية، التدقيق الداخلي، الرقابة والخزينة، التجارة الخارجية ) بالإضافة إلى مراقب شرعي للمصرف<sup>(14)</sup>.

**أداء مصرف السلام الجزائري:** لمعرفة أداء مصرف السلام الجزائري ،لابد من التطرق إلى بعض الإحصائيات والمؤشرات والتي تمكنا من معرفة وضعية المصرف المالية ،وبالإضافة إلى القدرة على تقييم أدائه والحكم عليه، وستنطرب من خلال هذا الفرع إلى مجموعة من هذه الإحصائيات والمؤشرات كما يلي :

تطور ميزانية المصرف: شهدت ميزانية مصرف السلام العديد من التطورات، خلال السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يوضح تطورات ميزانية مصرف السلام الجزائري للفترة 2010-2021 كما يلي:

**الجدول رقم(08):** تطورات حجم ميزانية بنك السلام الجزائري للفترة (2011-2021) الوحدة:ألف دينار جزائري

نسبة التغير%	حجم الميزانية	السنة	نسبة التغير%	حجم الميزانية	السنة
61.52	85775329	2017	-	24821430	2011
23.53	111109059	2018	32.07	32782523	2012
17.91	131018967	2019	20.64	39550749	2013
24.12	162625776	2020	(8.19)	36309089	2014
46.22	237804350	2021	11.75	40575207	2015
			30.87	53103919	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري لسنوات(2011-2021)  
يوضح الجدول السابق تطورات حجم الميزانية لمصرف السلام الجزائري، خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 2011 إلى غاية العام 2021، وللحظ أن ميزانية المصرف في ارتفاع خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة حيث ارتفعت من 24821430 ألف دينار جزائري عام 2011 إلى 32782523 ألف دينار جزائري عام 2012، لترتفع أيضاً إلى 39550749 ألف دينار جزائري في العام 2013، إلا أن أزمة إنهايار أسعار النفط في العام 2014 أثرت سلباً على الوضع الاقتصادي في الجزائر مما انعكس على أداء البنك، حيث انخفضت ميزانيه من 39550749 ألف دينار جزائري في العام 2013 إلى 36309089 لترتفع بعدها ميزانية البنك في السنوات الموالية لتصل إلى 237804350 ألف دينار جزائري في العام 2021.

2-أهداف البنك<sup>(15)</sup>:

-القيام بجميع الأعمال المصرافية التجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية

والعمانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها.

-قبول الودائع بمختلف أنواعها.

-تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.

- سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظوظ شرعي.
  - إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.
  - العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم، وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.
  - تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.
  - القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريون.
  - تقديم الاستثمارات البنكية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.
  - قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.
  - إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.
  - امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى.
  - 1-الودائع:** يتلقى بنك السلام الجزائري مختلف أنواع ودائع الزبائن. حيث تقسم هذه الودائع كما يلي:
- الجدول رقم (09): هيكل الودائع لبنك السلام الجزائري للفترة (2011-2021) الوحدة: آلاف دينار جزائري**

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ودائع جارية	3410256	5759343	6321437	5938373	7503315	11483179
ودائع لأجل	6126173	10189773	12514366	8205293	11866704	17489985
ودائع أخرى	1586	176399	248913	1266153	37737	111072
إجمالي الموارد	10438014	16125515	19084716	15409819	19407756	29084236
البيان	2017	2018	2019	2020	2021	
ودائع جارية	19008462	20869577	22718951	31616524	49494887	99866300
ودائع لأجل	34585706	49125772	60925152	76072161	1400980	150762167
ودائع أخرى	123014	619945	1027801	2799670	110488355	84671904
إجمالي الموارد	53717182	70615294	84671904	110488355	150762167	11483179

- المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك السلام الجزائري للفترة (2021-2011)
- يظهر من خلال الجدول أعلاه تطور هيكل الودائع لدى بنك السلام الجزائري، وقد سجلت الودائع ارتفاعاً متزايداً خلال هذه الفترة، إلا أنه في سنة 2014 انخفض حجم الودائع بنسبة 19 %، ولاحظ أن حجم الودائع لأجل أكبر مقارنة بالودائع الجارية وهذا ما يسمح للبنك ويعطي له القدرة على منح التمويل متوسط وطويل الأجل.
- 2-التمويلات الممنوحة:** يقدم بنك السلام الجزائري، العديد من التمويلات المختلفة الصيغ والأحجام، وذلك بحسب احتياج كل عميل ونشاطه، ويمكن توضيح هيكل التمويلات الممنوحة من طرف البنك كما يلي:
- الجدول رقم (10): هيكل التمويلات الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري للفترة (2011-2021) الوحدة: الف دينار جزائري**

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تمويل الاستغلال	10560600	14793726	19696910	15066234	16567805	20169054

6430485	6430485	8649378	7104262	5732139	2940804	تمويل الاستثمار
494700	92031	143348	421613	75204	64556	تمويلات عقارية
63793	39956	80515	1551461	94092	39853	حسابات جارية
30845987	23130277	23939475	28774246	20695161	13905813	إجمالي التمويلات الممنوحة
	2021	2020	2019	2018	2017	البيان
	115967825	65899106	53168392	42244302	27143656	تمويل الاستغلال
	13950009	10335272	11333094	10487621	8171368	تمويل الاستثمار
	5493417	3668972	3029808	2246893	1376376	تمويلات عقارية
	257399	40501	209146	47769	27154	حسابات جارية
	135436990	79943851	67740440	55026585	36718554	إجمالي التمويلات الممنوحة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك السلام الجزائري للفترة (2011-2021)

من الجدول أعلاه يوضح مؤشر إجمالي الودائع لأجل إلى إجمالي التمويلات الممنوحة أن بنك السلام الجزائري، اعتمد بشكل كبير على هذا النوع من الموارد المالية رغم انخفاض مستوى هذا المؤشر سنة 2014 الذي عاد وارتفع سنة 2015 وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع مستوى التمويلات العقارية وأيضاً اعتماد بنك السلام سنة 2016 التمويل الاستهلاكي للأفراد سنة 2016 والذي بلغ 46826 ألف دينار جزائري. وأيضاً يعكس هذا المؤشر عدم اعتماد بنك السلام على الودائع الجارية لتمويل مشاريع ونشاطات متوسطة وطويلة الأجل.

#### منتجات بنك السلام الجزائري :

يجتهد بنك السلام الجزائري في تطوير خدماته وتتنوع منتجاته المخصصة للأفراد وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، يقترح مصرف السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيغة الإسلامية المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها .

**التجارة الخارجية:** مصرف السلام الجزائري يضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير بخدمات سريعة وفعالة من: وسائل الدفع على المستوى الدولي، العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية .

**الاستثمار والإدخار:** مصرف السلام الجزائري يقترح: اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير (أمنيتي) حسابات الاستثمار...الخ

**الخدمات:** يضع مصرف السلام الجزائري تحت تصرف زبنته خدمات منها: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر"؛ خدمة المايل سويفت "سويفتي"؛ بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"؛ خزانات الأمانات "أمان"؛ ماكينات الدفع الآلي؛ ماكينات الصراف الآلي...الخ

#### الصيغة التمويلية في بنك السلام "الجزائر":

مصرف السلام الجزائري يمول العديد من المشاريع الاستثمارية والاحتياجات الجارية في مجال الاستغلال باقتراح عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع لأجل...الخ، وهي موضحة كما يلى<sup>(16)</sup>:

المراقبة: وتمت صيغة المراقبة في مصرف السلام "الجزائر" وفقاً للمراحل التالية:

1. تقديم طلب تمويل) طلب + فاتورة أولية ويفضل أن تكون باسم المصرف:

2. دراسة الطلب وإرسال تبليغ للمتعامل (خصوصيات التمويل، الشروط، الضمانات);
3. توقيع المتعامل على والوعد بالشراء;
4. تقديم ضمان للجدية;
5. شراء المصرف للبضاعة من المورد؛ وتحقيق الاستلام والتسلیم;
6. توقيع عقد البيع بالمرابحة بين المصرف والمتعامل;
7. دفع ثمن السلعة من المصرف للمورد;

الإجارة: وتم صياغة المرابحة في مصرف السلام "الجزائر" وفقاً للمراحل التالية:

1. طلب تمويل مع ذكر مواصفات العين المطلوب استئجارها;
2. دراسة الطلب) المردودية، المخاطر;
3. الموافقة الائتمانية وتبلغ المتعامل;
4. شراء العين من مالكيها;
5. عقد إجارة العين للمتعامل;
6. سداد مبلغ الأجرة حسب جدول السداد;

7. عقد البيع أو الهبة للعين للمساءلة، يوقع في نهاية مدة الإجارة.

الاستصناع: وتم صياغة الاستصناع في مصرف السلام "الجزائر" وفقاً للمراحل التالية:  
في إطار إنجاز العمل الصناعي قد يكون المصرف:  
صانعاً والمتعامل مستصنعاً :

1. تقديم المتعامل طلباً بالتمويل بالاستصناع;
2. الدراسة الائتمانية و تبليغ المتعامل;
3. إبرام عقد الاستصناع بين المصرف والمتعامل.

مستصنعاً والمقاول صانعاً :

1. يكون المصرف صاحباً ومالكاً للمشروع ويكلف الصانع أو المقاول بإنجاز الأعمال;
2. إبرام عقد الاستصناع الموازي .

السلم: وتم صياغة السلم في مصرف السلام "الجزائر" وفقاً للمراحل التالية:

1. طلب التمويل.
2. الموافقة و تبليغ المتعامل.
3. توقيع عقد السلم و عقد الوكالة.
4. قيام الوكيل ببيع السلعة للمشتري النهائي.
5. دفع الثمن للمصرف دفعة واحدة أو على أقساط.

المشاركة: وتم صياغة المشاركة في مصرف السلام "الجزائر" وفقاً للمراحل التالية:

1. طلب تمويل بالمشاركة;
2. بعد دراسة تقديرية للمشروع يقوم المصرف بمنح التمويل والذي يمثل اشتراكه في رأس المال المشروع لمدة متفق عليها مسبقاً;
3. يتم توقيع عقد المشاركة المتناقصة أو الدائمة مع الوعد بالبيع;
4. عمليات المشاركة يتم تقييدها في حساب مشاركة.

المضاربة: وتم صياغة المضاربة في مصرف السلام "الجزائر" وفقاً للمراحل التالية:

1. تقديم المعامل المضارب (ملف قصد الحصول على تمويل بالمضاربة) مبرراً الخبرة، المهارة والأهلية لتحقيق موضوع المضاربة والذي لا يملك الإمكانيات المالية الازمة لتحقيقه؛
2. توقيع عقد مضاربة بين رب المال المصرف والمضارب يحدد فيه مدة المضاربة ونسبة الربح بين طرف العقد.
3. تسليم المبلغ للمضارب من طرف رب المال والاتفاق على بعض الشروط في حال المضاربة المقيدة؛
4. تصفية المضاربة ببيع أصولها أو شراء المضارب لها.

خاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية وما تتوفره من أدوات مالية إسلامية، تعتبر من أبرز الحلول التي يمكن للجزائر انتهاجها لمواجهة العديد من الإشكاليات الاقتصادية، كتمويل العجز الموازن، وامتصاص السيولة وتوظيفها في العملية الاقتصادية، إلا أن واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر لا يتجسد إلا في مؤسستين مصرفيتين، وهو ما يبرز ضعف هذه الصناعة وتواضعها في الجزائر، ويمكننا إبراز أهم ما جاء في هذا البحث في النقاط التالية:

- ❖ سعت الجزائر بعد استقلالها إلى بناء نظام مصرفي وطني ذو كفاءة وفعالية، يساعد الدولة في تطبيق سياساتها الاقتصادية وهذا العديد من البنوك والمؤسسات المالية الوطنية، توفر من خلالها قاعدة تمويلية لمتطلبات التنمية الاقتصادية في البلد.
- ❖ نظراً لما تتوفره الصناعة المصرفية الإسلامية من فرص تمويلية مناسبة وقدرات عالية على تعبئة المدخرات المالية، فهي تلفي رواجاً واسعاً في العديد من الأقطار الغربية والغربية على حد سواء، إلا أن تجربة الصناعة الإسلامية في الجزائر جد متواضعة ، وتجسد فقط من خلال مؤسستين مصرفيتين وأخرى مالية ،
- ❖ تعتبر الأدوات المالية الإسلامية من أبرز منتجات الصناعة المصرفية الإسلامية، لما تتمتع به من كفاءة في تعبئة المدخرات، لتمويل مختلف المشاريع التنموية وبطرق مختلفة، كما أن للأدوات المالية الإسلامية مكانة هامة في العديد من الأسواق المالية العربية والغربية، إلا أنها في الجزائر تواجه العديد من الإشكاليات المختلفة؛
- ❖ لضمان نجاح إصدار أدوات مالية إسلامية ولكي يكون لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، هناك العديد من الآليات والمتطلبات التي يجب أن توفرها السلطات الجزائرية، والتي يمكن من خلالها ضمان توجيهه أمثل لهذه الأدوات في حشد المدخرات المالية، وتوجهها أمثلًا لتمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية،
- ❖ تتنوع الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن الاستفادة منها في الجزائر من خلال إصدارها وتدالوها، وتتنوع هذه الأدوات حسب الصيغة التي تقوم عليها كل أداة وطبيعة العلاقة التي تربط بين الأطراف المختلفة لإصدار هذه الأداة.

قائمة المراجع:

- 1- متذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية؛ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3، 2004، ص12.
- 2- محمد عبد الحميد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادر التمويل الإسلامي- مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ،من موقع: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، قسم رسائل الماجستير والدكتوراه، 2003، ص34.
- 3- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث غردية، الجزائر، ط2002، 1.43، ص44.
- 4- نزيه حمادة، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، 2008، ص77.
- 5- سليمان ناصر، تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث ، غردية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2022، ص52.
- 6- الجوزي جملية، حدو علي، دراسة مقارنة إدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 3، 2016، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص82.
- 7- طببيل عبدالسلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة حالة بنك البركة الجزائري، ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2009/2010، ص250.
- 8- ابوبيكر بوسالم و حبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية"بنك البركة الجزائري أنموذجا"، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 6، أكتوبر 2017، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة ،الاغواط،الجزائر، ص89.
- 9- خولة عاز وسعيدة ممو، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية"دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى بنك البركة الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، مارس 2019، جامعة تبسة،الجزائر، ص40.
- 11- سليمان ناصر، تجربة البنوك الجزائرية الواقع والأفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، جامعة ورقلة، الجزائر، ص25.
- 12- إلهام طباخ، أثر التقييم كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر. حالة بنك البركة ومصرف السلام . الجزائر خلال الفترة 2010-2016 ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 5 ، ع 2 ، 2018 ، جامعة ورقلة ،الجزائر، ص64.
- 13- بنك السلام الجزائر: الموقع الرسمي للبنك: [www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com) تاريخ الاطلاع: 10/02/2023 ، على الساعة 15:00.
- 14- بنك السلام الجزائر: التقرير السنوي لعام 2016 ، ص 6
- 15- صاني انتصار ، خصار أشواق ، أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك ، دراسة حالة بنك السلام الجزائري 2016-2017 ، مذكرة ماستر ، تخصص نقد وبنكي ، العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2018/2019 ، ص33.
- 16- مصرف السلام "الجزائر" ، الموقع الرسمي: [www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com) تاريخ الاطلاع: 10/02/2023 على الساعة 15:43.